خادم الحرمين بحث مع وزير الدفاع الأميركي التعاون الإستراتيجي والقضايا الأمنية والدفاعية المشتركة

السعودية تدعو العالم لمنع حصول إيران على سلاح نووي

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مستقبلا وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر أمس (واس)

الرياض ـ واس: رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء في قصر اليمامة أمس.

وأوضح وزير الإعلام تركي بن عبدالله الشبانة، في بيان بثته وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) عقب الجلسة، أن المجلس جدد التأكيد على ما شددت عليه المملكة في كلمتها أمام الأمم المتحدة في نيويورك من أهمية وجود اتفاق دولي شامل يضمن منع إيران من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال، وخروقاتها لتعهداتها النووية، واستغلالها العائد الاقتصادي من الاتفاق النووي لتمويل نشاطاتها العدائية والإرهابية في المنطقة.

وتناول مجلس الوزراء ما تضمنه البيان الختامي لمؤتمر الأمن والدفاع لرؤساء الأركان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول شقيقة وصديقة الذي عقد في الرياض، من تأكيد موقفهم الموحد ضد الاعتداءات على المملكة واستهداف البنى التحتية للاقتصاد والطاقة وإدانتهم لها، بوصفها تحديا مباشرا للاقتصاد العالمي وللمجتمع الدولي، وما عبروا عنه من الدعم الكامل لجهود المملكة للتعامل مع هذه الأعمال الإجرامية، وحقها وشركائها في الدفاع عن نفسها وردع أي اعتداءات أخرى بما يتوافق مع القانون الدولي.

وتطرق المجلس إلى ما عبر عنه وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم السادس والثلاثين في مسقط، من إدانة للاعتداء التخريبي الذي تعرضت له المنشآت النفطية في خريص وبقيق، وإشادتهم بالإجراءات التي اتخذتها الجهات المختصة والمسؤولة كافة في المملكة، للتعامل مع هذا الاعتداء السافر، وتأكيدهم تضامن دولهم مع المملكة في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها والدفاع عن مصالحها، والتشديد على ضرورة العمل الأمني المشترك لتأمين حرية الملاحة الدولية في مياه الخليج العربي.

من جهة أخرى، استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في مكتبه أمس وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر.

وجرى خلال الاستقبال استعراض علاقات الصداقة السعودية ـ الأميركية وأوجه التعاون الاستراتيجي بين البلدين، كما تم بحث عدد من القضايا الأمنية والدفاعية المشتركة، إضافة إلى مستجدات الأوضاع في المنطقة والجهود المبذولة تجاهها، حسب ما أوردت وكالة «واس».

تركي الفيصل: العقوبات الدولية القاسية أفضل وسيلة للتعامل مع طهران

الأمير تركي الفيصل

عواصم ـ وكالات: قال الرئيس الأسبق للاستخبارات العامة السعودية الأمير تركي الفيصل إن إيجاد حل للأوضاع المتوترة في الخليج يحتاج إلى إجماع عالمي في مواجهة ايران، مشيرا الى ان ما جلب الإيرانيين إلى طاولة المفاوضات في عام 2009 حول برنامجهم النووي كان العقوبات القاسية للغاية التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران، مضيفا: «هذا ما نحتاجه مرة أخرى. ويجب ألا نستبعد العقوبات العسكرية».

وأشار الأمير تركي الفيصل خلال حوار أجراه معه مدير تحرير صحيفة «دي فيلت» الألمانية، دانييل دولان بومر، إلى أن الإيرانيين لا يظهرون علانية ما يبطنون، فهدفهم النهائي هو استهداف دول الخليج.

وردا على سؤال بشأن اتجاه الرئيس الأميركي دونالد ترمب التفاوض مع إيران، قال الأمير تركي الفيصل إن ترامب سيفعل ذلك فقط بالشروط التي صاغها بما في ذلك الكشف الشامل عن البرنامج النووي الإيراني، ووقف برنامج الصواريخ وإنهاء الدعم للميليشيات في البلدان الأخرى، بينما في المقابل يريد الأوروبيون إجراء محادثات مع إيران بأي ثمن.

وأوضح بالقول: «منذ البداية، كانت استراتيجية إيران تكمن في تضييق المفاوضات حول القضية النووية والرئيس الاميركي السابق باراك أوباما اقتنع بذلك منهم، لكن ألق نظرة على ما فعله الإيرانيون عندما حصلوا على الصفقة النووية في جيوبهم. هل كانوا يجلسون في مكاتبهم ويقولون: عظيم، الآن يمكننا أخيرا بناء الطرق والمدارس لشعبنا؟ على الإطلاق، لقد دعموا الميليشيات وقتلوا الناس في أوروبا، ومن كل هذا، لا تمنعهم الصفقة النووية. باختصار، دونالد ترامب محق في ذلك».

وعن امكانية وجود منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط على غرار أوروبا، اجاب الأمير تركي الفيصل قائلا: عندما اجتمع مجلس التعاون الخليجي آخر مرة في قمة الكويت، تم توجيه خطاب إلى إيران يقترح اتفاقية مماثلة، بحيث لا تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا عدوان عسكريا، مع التعاون في مجال النفط والغاز، ولم يرد أي رد من إيران، حتى إنهم لم يقولوا من باب المجاملة إنهم سيبحثون في الأمر أو أي شيء من هذا القبيل.

تراجعه بنحو 20 مقعداً يدفعه للتحالف المحتمل مع الحزب الديموقراطي

كندا: ترودو يفوز بولاية ثانية ولكن بغالبية برلمانية ضئيلة

كنديون باحدى محطات مترو مونتريال بمقاطعة كيبك يلتقطون «سيلفي» مع رئيس الوزراء جاستن ترودو غداة فوزه بولاية ثانية (رويترز)

مونتريال ـ أ.ف.پ: فاز رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو بولاية ثانية، لكن حزبه الليبرالي حصل على غالبية ضئيلة في البرلمان ما سيرغمه على الاعتماد على دعم حزب صغير للبقاء في الحكم.

وبحسب تقديرات عدد من محطات التلفزة الكندية، فاز الليبراليون بـ156 مقعدا من أصل 338 في مجلس العموم الكندي. وفي البرلمان المنتهية ولايته، كانوا يتمتعون بغالبية مريحة من 177 مقعدا.

وقال ترودو أمام مناصريه الذين تجمعوا في وسط مونتريال «فعلتموها يا أصدقائي، تهاني».

واضاف «هذا المساء، رفض الكنديون الانقسام، رفضوا خفض الضرائب والتقشف وصوتوا لصالح برنامج تقدمي وخطوة قوية ضد التغير المناخي». وتزامنا، أقر خصمه المحافظ أندرو شير بالخسارة وهنأ رئيس الوزراء لكنه اعتبر ان «قيادته متضررة ووقته في الحكومة سينتهي قريبا» مضيفا «عندما تأتي هذه اللحظة، سيكون المحافظون مستعدين». ويقدر الخبراء معدل عمر حكومات الأقلية في كندا بين 18 و24 شهرا.

وقبل صدور النتائج النهائية، رحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب في تغريدة بفوز ترودو «الرائع الذي حققه بعد معركة شاقة». وقال إنه سيواصل تعاونه مع ترودو الذي كانت علاقاته به معقدة أحيانا منذ قمة مجموعة السبع عام 2018 في كندا.

وفي حين اشارت استطلاعات الرأي الى تنافس كبير بينهم وبين الليبراليين، فإن المحافظين لم يفوزوا سوى في حوالي 120 دائرة وحل بعدهم حزب «كتلة كيبيك» الاستقلالي (32) والحزب الديموقراطي الجديد (يسار) بحصوله على 24 مقعدا، وتم انتخاب جميع قادة الأحزاب الكبيرة مجددا.

وربح ترودو رهانه على ولاية ثانية رغم الفضائح الكثيرة التي اتسمت بها سنواته الأربع في الحكم والهجمات التي غالبا ما كانت عنيفة من جانب المعارضة على إنجازاته. لكنه يخرج من هذا الاقتراع ضعيفا للبقاء في الحكم وينبغي عليه الحصول على دعم حزب صغير، يرجح أن يكون الحزب الديموقراطي الجديد بزعامة جاغميت سينغ. واعتبارا من أمس، أصبح باستطاعة الزعيم الليبرالي بدء محادثات حساسة بهدف التوصل إلى اتفاقات أثناء عمليات التصويت في مجلس العموم.

وقال المحلل السياسي في جامعة كيبيك في مونتريال هيوغو سير «على الأرجح سيكون التقارب بين الليبراليين والحزب الديموقراطي الجديد اسهل من (تقارب) مع «كتلة كيبيك».

واضاف «إذا قام الحزب الليبرالي بالتنازلات التي ينتظرها الحزب الديموقراطي الجديد، يمكن أن يكون (الائتلاف) متينا، وباستطاعتنا تصور أنه سيستمر 18 إلى 24 شهرا على الأقل». وتدارك «لكن من المؤكد أنه سيترتب على الحزب الليبرالي أن يكون أكثر اعتدالا». وينبغي على ترودو بعدها تشكيل حكومة جديدة وإعداد برنامجه التشريعي ثم إخضاعه لتصويت البرلمان الجديد، الذي سيكون بمنزلة تصويت ثقة بحكومة الأقلية.

من جهته، أشاد زعيم حزب «كتلة كيبيك» إيف فرانسوا بلانشي بالنتيجة الجيدة التي حققها في كيبيك، المقاطعة الوحيدة التي طرح فيها مرشحين. ويتوقع أن يكون قد سجل نتيجة ثلاثة مرات أعلى من النتيجة التي حققها عام 2015. أكد بلانشي أنه منفتح على تعاون محدود مع حكومة ترودو الجديدة شرط الحفاظ على مصالح كيبيك.

وقال أمام مناصرين له «باستطاعة الكتلة التعاون، بجدارة، مع أي حكومة. إذا كان الاقتراح جيدا لكيبيك، يمكنكم الاعتماد علينا». ولم يعد يتمتع ترودو البالغ 47 عاما بميزة صغر السن إذ إن شير وسينغ يبلغان 40 عاما، ولا بميزة التجديد التي ساهمت في وصوله إلى السلطة عام 2015 أمام المحافظ ستيفن هاربر.

وينهي الليبرالي ولايته بعد أن أضعفتها فضائح عدة. فقد تراجعت شعبيته إثر قضية تدخل سياسي في آلية قضائية وأساءت إلى سمعته صور نشرت في خضم الحملة الانتخابية، تظهره متنكرا بشكل رجل أسود. وطوال مدة الحملة الانتخابية، دافع ترودو عن إنجازاته: تحقيق اقتصاد متين وتشريع الحشيشة وفرض ضريبة على الكربون واستقبال آلاف اللاجئين السوريين وتوقيع اتفاقات تبادل حر مع أوروبا والولايات المتحدة والمكسيك.

في المقابل، كان شير يعد بإعادة التوازن في الميزانية وبخفض الضرائب مع هدف بسيط: «إعادة المال إلى جيوب الكنديين».

وحاول المحافظ الشاب، وهو أب لخمسة أطفال، تحسين صورته القاتمة بعض الشيء بهجمات مباشرة ضد ترودو.

إلا أنه نال نصيبه من الجدالات: معارضة شخصية للإجهاض والكشف المتأخر عن جنسيته المزدوجة الكندية والأميركية وشبهات برعاية حملة تشويه ضد خصمه ماكسيم بيرنييه.

بيلوسي تصدر وثيقة تتهم الرئيس الأميركي بـ «ابتزاز» الحكومة الأوكرانية

ترامب يطالب الجمهوريين بـ «القتال» ضد مساعي الديموقراطيين لمساءلته

واشنطن ـ وكالات: طالب الرئيس الأميركي دونالد ترامب رفاقه في الحزب الجمهوري باتخاذ موقف أكثر صلابة و«القتال من أجل بقائه في الرئاسة».

وقال ترامب في تصريح صحافي خلال اجتماع وزاري بالبيت الأبيض امس الاول إن مجلس النواب بقيادة الديموقراطيين يسعى لمساءلته «في أسرع وقت ممكن» بسبب طلبه من أوكرانيا التحقيق مع منافس سياسي له.

وأضاف انه يتوجب «على الجمهوريين اتخاذ موقف أكثر صلابة والقتال. لدينا بعض المقاتلين العظماء لكن عليهم أن يكونوا أكثر صلابة ويقاتلوا لأن الديموقراطيين يحاولون الإضرار بالحزب الجمهوري قبل الانتخابات» الرئاسية.

ووصف الرئيس الاميركي خصومه الديموقراطيين بأنهم «خبثاء ومتحدون».

وتابع «ليس لديهم ميت رومني. ليس بينهم أناس مثله. إنهم يتكاتفون» في إشارة إلى المرشح الرئاسي الجمهوري الذي خسر أمام الرئيس السابق باراك أوباما عام 2012.

وكان رومني قد ندد، خلال مقابلة مع موقع «أكسيوس» الإخباري، بطلب ترامب من أوكرانيا والصين التحقيق مع منافسه الديموقراطي المحتمل جو بايدن، كما شكك في شخصية ترامب وانتقد قراره «بالتخلي» عن الحلفاء الأكراد في سورية.

في المقابل، أصدرت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي وثيقة تطرح الخطوط العريضة لما وصفته بـ«ابتزاز» الرئيس ترامب للحكومة الأوكرانية لتحقيق مكاسب شخصية.

وجاءت الوثيقة المكونة من أربع صفحات قبل نحو أسبوع من جلسات مغلقة للإدلاء بالشهادة من جانب مسؤولي إدارة ترامب، فيما يواصل الديموقراطيون تحقيقا قد يؤدي لمساءلته.

ولم تنشر الوثيقة معلومات جديدة ولكنها تسلط الضوء على خط الهجوم ضد الرئيس.

وجاء في وثيقة بيلوسي أن ترامب «حنث باليمين الذي أقسم به عند توليه منصبه من خلال استخدام الحكومة الأميركية وأطراف خارجية للدفع قدما بمخططه لابتزاز الحكومة الأوكرانية من أجل التدخل في انتخابات 2020».

جونسون يُهدد البرلمان بانتخابات مبكرة إذا رفض الجدول الزمني لـ «بريكست»

لندن ـ وكالات: هدد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بسحب اتفاق خروج لندن من الاتحاد الأوروبي (بريكست) والدعوة إلى انتخابات مبكرة، في حالة رفض البرلمان «تمرير» الجدول الزمني للحكومة بشأن الخروج.

وقال جونسون في مستهل جلسة مجلس العموم امس ان الحكومة ستتخلى عن طلبها مناقشة مسودة الاتفاق اذا لم يلتزم النواب بالمدة التي حددتها الحكومة للمناقشة وإقرار الاتفاق بحد أقصى الخميس المقبل.

واعتبر ان اقدام النواب على تمديد فترة نقاش مسودة اتفاق «بريكسيت» او رفضه يعني طلب تأجيل خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي الى يناير من العام المقبل وهذا امر «لن اسمح بحدوثه».

واضاف «إذا أقررنا هذا الاتفاق والتشريع الذي يقضي به فيمكننا طي الصفحة والسماح لهذا البرلمان ولهذا البلد بالبدء في التعافي وتوحيد الصف».

وأضاف أنه إذا أقر البرلمان الاتفاق فإن الحكومة ستكف عن تكثيف الاستعدادات للخروج دون اتفاق قبل الانسحاب المقرر من التكتل الأسبوع المقبل.

وأوضح جونسون انه سيضطر الى الدعوة الى اجراء انتخابات عامة مبكرة للخروج من حالة الانسداد السياسي التي تعيشها البلاد منذ فترة طويلة.

يُشار إلى أنه لا يمكن للحكومة البريطانية الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة بشكل منفرد، حيث يتعين عليها الحصول على دعم ثلثي أعضاء البرلمان.

العراق يعاقب القادة الأمنيين لسبع محافظات بالإعفاء إثر الاحتجاجات

بغداد ـ وكالات: أعلنت السلطات العراقية إعفاء قادة عسكريين وأمنيين من مختلف أجهزة القوات العراقية في سبع من أصل 18 محافظة، طالتها الاحتجاجات التي يتوقع ان تستأنف بعد غد الجمعة، وذلك بعد توصية من لجنة التحقيق الحكومية حول أحداث العنف التي تخللت الاحتجاجات.

وبحسب التقرير النهائي الذي اصدرته اللجنة أمس، بلغت حصيلة قتلى أسبوع من الاحتجاجات المطلبية الدامية مطلع الشهر، 157 قتيلا منهم 149 مدنيا و8 من قوات الأمن.

وإذ أشار التقرير إلى أن ما يقارب 70٪ من القتلى قضوا بالرصاص الحي «في الرأس والصدر»، أكد أنه كان للعاصمة بغداد الحصة الأكبر من عدد الضحايا الذي بلغ 107.

وجاء في التقرير أن القتلى المدنيين سقطوا نتيجة القوة المفرطة وإطلاق قوات الأمن للرصاص الحي. وأن اللجنة وجدت أدلة على أن قناصة استهدفوا محتجين من فوق مبنى بوسط بغداد.

وألقى التقرير باللائمة على مسؤولي الأمن لفقدانهم السيطرة على قواتهم وأوصى بإقالة قائد عمليات بغداد ومسؤولين كبار آخرين.

وذكر التقرير الذي أذيع على التلفزيون الرسمي، امس الثلاثاء، أن الأحداث أسفرت عن «استشهاد 149 مدنيا، بينهم 107 في بغداد، و8 من رجال الأمن، وإصابة 3458 شخصا».

وأضاف أن «العتاد الحي والاستخدام المفرط للقوة أدى إلى حدوث إصابات بين المتظاهرين، وحرق مؤسسات تابعة للدولة قامت به عناصر أرادت ابعاد التظاهرات عن طابعها السلمي»، كما أشار إلى أن «هيئة الإعلام والاتصالات لم تتخذ إجراءات بحق القنوات المحرضة التي تبنت الكراهية».

وفي السياق نفسه، أوصت اللجنة بإعفاء قادة من الجيش والشرطة وقوات مكافحة الإرهاب ومكافحة الشغب، ومكافحة الجريمة والاستخبارات والأمن الوطني، مع نشر أسمائهم. وهؤلاء القادة الأمنيون هم من محافظات بغداد، الديوانية، ميسان، بابل، واسط، النجف وذي قار، جنوب العاصمة.

وأوصى التقرير بتشكيل لجنة للتحقيق معهم.

كما أوصت اللجنة التحقيقية بإحالة ملف التحقيق إلى القضاء العراقي بعد مصادقة القائد العام للقوات المسلحة.

وبالفعل صادق رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، على تقرير اللجنة واحالها الى القضاء باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، بحسب قناة العربية.

وفي سياق آخر، قال وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر إن واشنطن تهدف إلى إعادة القوات الأميركية المنسحبة من سورية إلى الولايات المتحدة لا أن تبقيها في العراق «لمدة طويلة».

وقال إسبر من أمام بطارية لصواريخ باتريوت في قاعدة الأمير سلطان الجوية قرب الرياض بالسعودية «الهدف ليس البقاء بالعراق لمدة طويلة، الهدف هو سحب جنودنا وإعادتهم إلى الديار في نهاية الأمر».

وأضاف أن التفاصيل بشأن الوقت الذي ستمضيه القوات الأميركية في العراق لم يجر بحثها بعد وأنه سيجري مناقشات مع نظيره العراقي اليوم.

تصريحات اسبر جاءت بعد، بيان للجيش العراقي أكد فيه، أن القوات الأميركية التي عبرت إلى العراق ضمن خطة انسحابها من سورية لم تتلق تصريحا بمواصلة البقاء في العراق بل مجرد موافقة على دخولها كي تنتقل منه إلى خارج البلاد.

ويتناقض البيان العراقي وتصريحات اسبر مع إعلان سابق لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أن كل القوات الأميركية المنسحبة من شمال سورية، وقوامها ألف جندي تقريبا، ستنتقل إلى غرب العراق لمواصلة الحملة ضد تنظيم داعش «ودعم (جهود) الدفاع عن العراق». وذكر الجيش العراقي في بيانه «جميع القوات الأميركية التي انسحبت من سورية حصلت الموافقة على دخولها إقليم كردستان لتنتقل إلى خارج العراق. ولا توجد أي موافقة على بقاء هذه القوات داخل العراق».